

فيبي مار

عراق ما بعد ٢٠٠٣

ترجمة مصطفى نعمان أحمد؛ مراجعة إحسان عبد الهادي الجرججي
(بغداد: منشورات دار المرتضى، ٢٠١٣). ٢٣٣ ص.

كاظم الموسوي(*)

باحث في التاريخ السياسي.

المعاصر بعد احتلاله بقيادة بلدها. والمؤلفة سيدة أمريكية زوجة الأكاديمي العراقي الدكتور لؤي بحري، وباحثة معروفة في شؤون الشرق الأوسط ومعنية بدراسة العراق الحديث، وأستاذة جامعية متقاعدة وحائزة دكتوراه في التاريخ ودراسات الشرق الأوسط من جامعة هارفارد، وعملت بالتدريس في جامعة الدفاع القومي الأمريكي، وفي جامعة تينيسي، وجامعة ستانيسلاس بولاية كاليفورنيا. ولكنها كغيرها الكثر من الكتاب والباحثين - والمؤرخين الأمريكيين خصوصاً - يحاولون القراءة التاريخية دون الإشارة إلى الدور الخطير لأجهزة بلادهم في التخريب والدمار الذي حصل جراء خطط الولايات المتحدة وقراراتها الاستعمارية والمشاريع الإمبريالية، ولا سيما أن أكثر ما نشر من كتب تم بدعم من مؤسسات أمريكية معينة تغطي على الدور الخطير لبلادها في الكوارث التي حلت في العراق وغيره.

أصدرت المؤرخة الأمريكية الدكتورة فيبي مار (Phebe Marr) كتاباً بعنوان: تاريخ العراق المعاصر (The Modern History of Iraq)؛ قبل هذا الكتاب الذي صدرت ترجمته بعنوان: عراق ما بعد ٢٠٠٣، وقام المترجم أيضاً بترجمة الأول، ونشره على شكل أجزاء متفرقة، وكذلك تنتم للفترة التالية وحتى الاحتلال. ورغم حسن اختيار عناوين إعلامية إلا أنها توزع جهود البحث، وتفقد ارتباطاتها الزمنية بالقارئ المتابع والمهتم بسير التاريخ، وطبيعة الكتاب الجامع والبحث الأكاديمي، وخشية من الجوانب التجارية للناس ومن يساعده في هذا الشأن. (رغم أن قراءة كتب بحجم معقول، لا يتجاوز كثيراً مئة إلى مئة وخمسين صفحة من الحجم الكبير، مثيرة للاهتمام والنقل والتوزيع ومشجعة للقراءة في الزمن السريع!).

أما الكتاب الجديد: عراق ما بعد ٢٠٠٣؛ فتتابع الباحثة الأمريكية تاريخ العراق

التدخلات العسكرية والانقلابات وغيرها في العالم.

يتألف الكتاب من ثلاثة فصول، بعد مقدمة المترجم وتوطئة المؤلف. ومن عناوينها تؤكد الباحثة رؤيتها الأمريكية لأوضاع العراق بعد الاحتلال. الفصل الأول بعنوان: المحاولة الأمريكية لبناء الأمة في العراق ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦، والفصل الثاني بعنوان: إضفاء الاستقرار على العراق، ٢٠٠٧ - ٢٠١١. والفصل الثالث: التغيير الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي في العراق ٢٠٠٧ - ٢٠١١، والمراجع.

ومن العناوين يمكن القول إن الباحثة في الكتاب نقلت ما كان تصورات أمريكية لدور استعماري جديد ولما كان المستعمرون وإرسالياتهم يرغبون في القيام به وما يدعونه من شعارات ملفقة ومخادعة لوقائع النهب والتدمير وصناعة الكوارث؛ وإن قراءتها التاريخية تفيد باسترجاع الوقائع والأحداث التي تمت خلال الفترة موضوعة البحث. ومن هنا تقرأ الموضوعات وتسلسلها. وقد حددت المؤلفة في توطئتها «موضوعات عدة قد هيمنت على تاريخ العراق منذ عام ١٩٢٠ إلى الوقت الحالي».

وتمثل الموضوع الأول في إقامة وإنشاء دولة جديدة ضمن الحدود التي منحها البريطانيون إلى العراق في عشرينيات القرن العشرين وبحث زعماء العراق عن هوية ثقافية ووطنية قادرة على توحيد أطراف البلاد العرقية والدينية والاجتماعية المختلفة (...).

ويتمثل الموضوع الثاني في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي عملية

وفي تقديم المترجم للكتاب عرج إلى الكتاب الأول الذي صدر عام ١٩٨٥، وذكر أن المؤلفة تناولت فيه العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢٠ إلى بواكير ثمانينيات القرن الماضي، واعتبره «تناولاً ينم عن براعة حيث بات هذا الكتاب مرجعاً مهماً للدارسين والباحثين في الشأن العراقي». وواصلت الباحثة الكتابة عن الفترات اللاحقة، حتى الكتاب الأخير الذي صدر لها عام ٢٠١٢، وأشاد به أيضاً، كالعادة، بأنه «تحليل تاريخي أخذ مدعم بمعلومات دقيقة توصلت إليها من مصادر عديدة من ضمنها زيارات مستمرة إلى العراق للوقوف على مجريات الأحداث عن كثب فضلاً عن تقديمها لتحليل عميق للشؤون الاقتصادية والثقافية العراقية في الفترة محل البحث». ولكنه ختمه بالتنبيه إلى «أن الأفكار والتحليلات التي يحتويها الكتاب تعود إلى المؤلفة». ولم يذكر أن الباحثة تشغل منصب كبير الزملاء في معهد السلام الأمريكي بالعاصمة واشنطن. وهو الذي كلفها وقدم لها الدعم في البحث والسفر لأكثر من مرة إلى العراق، حسب تقديمها، وحاز المعهد سمعة سيئة بعد تعيين دانييل بايبس (Daniel Pipes) عضواً في مجلسه بقرار من الرئيس الأمريكي خلال عطلة الكونغرس.

ومن المعروف أن أغلب الباحثين في المعهد من المؤيدين للصهيونية وليس من العادة تعيين خبراء يفصحون تدخلات وكالة المخابرات المركزية، حسب باحث أمريكي في أطروحة له عن دور المخابرات الأمريكية في انقلاب عام ١٩٦٣ في العراق، وبالتأكيد يتغافل الباحثون عن عمليات الأجهزة الأمريكية في الشؤون الخارجية وفي

بدأت في أواخر القرن التاسع عشر بيد أنها تسارعت تسارعاً كبيراً في سبعينيات القرن العشرين، على الرغم من أنها تعرضت لجملة من النكسات مؤخراً تمثلت بالحرب والعقوبات والاضطراب الاجتماعي.

وثمة موضوع ثالث، أكثر أهمية، يتمثل في تطور المؤسسات والإيديولوجيات السياسية وتداخلها مع المجتمع الداخلي والعالم خارج العراق. وسعت «لإظهار عوامل التغيير والاستمرار في آليات العراق السياسية فضلاً عن تفسير نتائج وجود نظام شمولي وحشي، على شاكلة نظام صدام حسين، على المجتمع، وتأثير الاحتلال الأجنبي على النظام السياسي الذي ينبثق في العراق اليوم».

وأشارت إلى موضوع رابع يتمثل بالهيمنة الأجنبية وتفاعل الدولة المنبثقة حديثاً مع الغرب وجيران العراق والبيئة الكونية. ورأت أن «مستقبل العراق يشوبه الإرباك في نهاية العقد الأول من هذه الألفية، فمن الأفضل فهمه من خلال منظور تاريخي» (ص ١٠ - ١١).

لعل أسئلة كثيرة تثار هنا عند استعراض الفصول، ومنها النتائج التي أوصلت الشعب العراقي إلى ما هو عليه الآن بعد سنوات من الاحتلال والتدمير والنهب الأمريكي خصوصاً للعراق. وكذلك الخلاصات منها والدروس، وهي بمجملها أسباب وتداعيات لخطط الغزو والاحتلال ومشاريع النهب الاستعماري والهيمنة الإمبريالية، وكل الخطوات التي أشارت إليها بقراءة تاريخية هي من بين أسباب ما حل بالعراق اليوم. وبالتأكيد لم يكن في خطط الإمبريالية الأمريكية مشروع بناء أمة، بل العكس هو الذي بدرت بداياته، أو

ملامحه عبر ما أعلنه نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن من مشروع تقسيم للشعب والوطن العراقي، وقدم بالتالي مؤشراً واضحاً ورداً «أمريكياً» على العنوان. واعترفت الباحثة أن وضع العراق قبل الاحتلال لم يكن وردياً وما جاء به الاحتلال «غير السديد» لم يغير من الصورة، بل زادها «انهياراً سياسياً واجتماعياً غير مسبوق وبحلول ٢٠٠٦ دفع الاحتلال العراق إلى الاقتراب من حافة الدولة الفاشلة».

وخلال سنوات البحث ركزت الباحثة على أبرز المحطات التاريخية التي حصلت في العراق منذ قرار الغزو والاحتلال إلى قرارات الحاكم الأمريكي بريمر وتداعياتها الداخلية. واعترفت هنا أيضاً، أنه «كانت ولاية بريمر، من ١١/٥/٢٠٠٣ إلى ٢٨/٦/٢٠٠٤، حاسمة في صياغة مستقبل الاتجاه السياسي والاجتماعي في العراق، ولكن على نحو سلبي في معظمه، فقد كان جهداً وجيزاً من الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة حكم مباشر ومحاولة طموحة لبناء أمة». ورغم ذلك، فإن وقائع الحال بيّنت أن فكرة الباحثة هذه لم تقدم العراق ولم تستطع أن تحقق المخططات المرسومة له.

قراءة تسلسل الأحداث السياسية في العراق تعطي خط سير مكشوفاً للمآلات التي انتهت إليها. حتى الخطوات المفروضة كتسليم الحكم للعراقيين والانتخابات وكتابة الدستور وغيرها من الخطوات والمحطات التي أشارت إليها وحصلت فعلاً لم تمكن العراق من التقدم بما يخدمه ويحدثه على جميع الصعد. وهو ما أقرته في ختام فصلها الأول. «وبحلول نهاية عام ٢٠٠٦، كان العراق ينهار، وإن احتلالاً ومشروعاً طموحاً

والسيد الصدر، قد تلقوا تعليمهم في العراق وتلقى المنفيون تعليمهم في إيران وسوريا. وكانت النخب ذات التعليم الغربي، مثل علاوي والجلبي، تتلاشى من المشهد حيث حل محلهم جيل أكثر شباباً ليس لديهم تأثير كبير بالغرب. وقد ساعد هذا الأمر، إلى حد ما، في تفسير انبثاق قيم وممارسات أكثر تقليدية بما فيها التحول نحو هويات أكثر طائفية وقربانية. هذه الخلاصة تكشف مسار البحث وتضع نقاطاً مهمة في المهمات التي أدتها إدارة الاحتلال وقامت بها في العراق نموذجاً، وقبله ومعه في أفغانستان أيضاً، الذي لم تدرسه المؤرخة الأمريكية.

وتابعت في الفصل الثالث، مستندة إلى قائمة طويلة من المصادر وأوراق البحث، التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما بعد عام ٢٠٠٧، متحدثة عن عودة حياة طبيعية، إلى حد ما، برأيها، وحصول تقدم في المجالات المختلفة رغم بعض النكسات، وتطورات في الاتفاقات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي، وقطاعات النفط والاتصالات وغيرها. إلا أنها وجدت أيضاً، على الرغم من التطورات الواعدة، «ما برح الاقتصاد العراقي يواجه عوائق عدة في تطوره وفي إمكانية توفير احتياجاته طويلة الأمد. فقد بقيت نسبة البطالة في العراق مرتفعة للغاية، وظل الطلب على الكهرباء يتجاوز حجم التجهيز، وكان الحصول على ماء نظيف والاهتمام بالصحة العامة الأوطأ في المنطقة» (ص ١٨٤). ورصدت ما جرى في مختلف المجالات بالأرقام والدراسات والمقالات المنشورة، الكثيرة عنها، لا سيما ما تعلق بالقوى العاملة والتعليم والصحة، وما حدث فيها خلال تلك الفترة. وأوضحت

لبناء أمة - الذي بدأ بطموح أكبر مما يحتمله الواقع - قد أخذ بالانحلال، وكان المجتمع العراقي يتفكك طبقاً لاعتبارات عرقية وطائفية، في حين أن حكومة منتخبة حديثاً، مؤلفة على نحو رئيس من الساسة الذين كانوا ناشطين في المنفى، قد اضطلعت للتو ببنية سياسية جديدة، ومع ذلك غير مجربة. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أنهت تهديداً واحداً. نظام إقليمي عدواني. لكنها أوجدت تهديداً آخر. دولة فاشلة على نحو محتمل» (ص ٨٣). والأسطر الأخيرة كشفت سبباً من أسباب الغزو والاحتلال الذي لم يرد ذكره أو بحثه، أو تحميل المسؤولية عنه.

في الفصل الثاني أو الموضوع الثاني واصلت الباحثة وصفها للتطورات السياسية والاجتماعية وانعكاساتها على العراق وعلاقاته الأمريكية ودول الجوار والاستقرار والتأزم بين مكوناته التي أسهمت الإدارة الأمريكية في تأجيج التوتر داخلها ومحاولة ضبط الإيقاع بقواتها العسكرية وخططها السياسية. مركزة على دور الانتخابات والتيارات المتصارعة.

كما خلصت الباحثة إلى أن البيئة الثقافية والسياسية للقيادات والتيارات السياسية أدت دوراً في التوترات والصراعات الداخلية ولم تشر أبداً إلى المشاريع والخطط الاستعمارية وقواعد عملها القديمة والجديدة. فرأت «أن القادة الجدد لعام ٢٠١٠، سواء كانوا من سياسيي الخارج أم الداخل، قد تلقوا تعليمهم في الشرق الأوسط وكانوا يحوزون أواصر قوية معه، بدلاً من الغرب. وكانت الشخصيات الشيعية الرئيسة، مثل المالكي، وقادة المجلس الأعلى الإسلامي،

التحدي الثالث: وهو الأخطر في إدارة الحكم ورغم كل التطورات إذ يقتضي تغيير سجل النظام الجديد وتحسينه عما كان في العهد السابق.

التحدي الرابع: تطوير التماسك الداخلي وتوفير بيئة آمنة وممارسة دور إقليمي أكثر أهمية.

وختمت بعد ذكر رؤيتها بهذه الأسطر الآتية: «وسيكون الوقت وتوفر بيئة خارجية أكثر إيجابية تسمح للبلد وقيادته بالتعامل مع مشكلات العراق والتحديات الكثيرة التي يواجهها هي العوامل الأهم لتحقيق تقدم في التغلب على هذه التحديات. وبعبءه قد ينزل العراق في الاضطراب واللاتماسك، وهما السمة الرئيسية لفترة ما بعد عهد صدام، وفي واقع الأمر، لمعظم تاريخ العراق المعاصر».

وهكذا تخدم المؤرخة كتابها عن العراق في فترة الاحتلال وبعده. وقد أشارت إلى مراجع ومصادر كثيرة ومهمة، وبينت سعة توافر المعلومات عن العراق في تلك الفترة، واهتمام مراكز البحث وأجهزة الاستخبارات الأمريكية خصوصاً في الشؤون الداخلية العراقية والتقارير المتابعة لكل المجالات.

ويظل كتاب فيبي مار، في جانب منه، مادة لاسترجاع ما حصل في العراق إبان الاحتلال وما حدث فيه، في عهد سمي بالجديد، ولكن المخاطر فيه كثيرة □

المعوقات والفساد ونسب البطالة والعمل الرسمي والتوظيف في الجيش والشرطة وقوى الأمن والخدمات وغيرها، مما يعني في النهاية بقاء أو إبقاء الحاجة ماسة للإدارة الأمريكية ودورها في تقديم الدعم والمساعدة في كل تلك المجالات والأصعدة العراقية.

وظل الموضوع **الرابع** كما سمته الأبرز في توقعات الباحثة، وسمته مستقبل العراق، مضمنة إياه الرؤية التي أرادت أن تخدم كتابها بها «بعد ثماني سنوات من الاحتلال، فإن العراق الجديد ما زال قيد البلورة، ويبقى اتجاه البلد المستقبلي يشوبه الحيرة...» (ص ٢٠٦). ورغم ذلك رأت أن نزرأ من الاستقرار والتوازن بين قواه الداخلية أسهمت في شكل نظامه السياسي وتبني صيغ جديدة أكثر ديمقراطية للحكم وانفتاحاً على العالم الخارجي. واستشعرت بعد كل ما قدمت أن قوى التغيير تواصل التنافس مع نماذج وأطر تقليدية للحكم - السلطوية، والقروية، وعلاقات تستند إلى المحسوبية - التي يصعب تغييرها. وفي هذا التحول أكدت أن التحديات المترابطة التي تواجه قادة العراق الجديد، هي:

التحدي الأول: تعزيز التماسك الوطني العراقي بالاستناد إلى درجة من الإجماع بين طوائفه المختلفة.

التحدي الثاني: تطوير موارد العراق الاقتصادية وإصلاح نسيجه الاجتماعي بالمتهرئ.